

وثيقة رقم 268 :

مقابلة مع وزير الداخلية الفلسطيني في رام الله سعيد أبو علي حول
التنسيق الأمني مع "إسرائيل"²⁶⁸

27 تشرين الثاني/ نوفمبر 2010

أجرى المقابلة: محمد يونس، رام الله

قال وزير الداخلية الفلسطيني الدكتور سعيد أبو علي إن "التنسيق الأمني الجاري بين السلطة وإسرائيل هو تنسيق بين الخاضع للاحتلال وبين السلطة المحتلة بهدف تسيير شؤون الحياة اليومية وليس لتبادل المعلومات".

وأوضح أبو علي في مقابلة خاصة مع "الحياة": "إسرائيل تقيم نحو 460 حاجزاً عسكرياً في الضفة الغربية، وتقسّمها إلى مناطق أ (الخاضعة للسلطة أمنياً وإدارياً) وب (الخاضعة للسلطة إدارياً ولاحتلال أمنياً) وج (الخاضعة للاحتلال)، وكل حركة للفلسطينيين في هذه المناطق تتطلب تنسيقاً مسبقاً مع إسرائيل".

وقال إن "التنسيق الأمني ظل قائماً بين السلطة وإسرائيل في المراحل المختلفة، بما فيها الانتفاضة وأثناء حصار الرئيس الراحل ياسر عرفات في مقره في رام الله، بمستويات معينة بسبب سيطرة إسرائيل على مفاصل البلاد". وأضاف: "حتى الرئيس محمود عباس (أبو مازن) لا يستطيع التحرك خارج مدينة رام الله من دون تنسيق مسبق مع إسرائيل".

وكان عباس أعلن في خطاب سابق له إنه يتحرك بتنسيق مسبق مع السلطات الإسرائيلية، وأن حركته، شأنه شأن باقي المواطنين الفلسطينيين، تخضع للإجراءات الإسرائيلية. وقال عباس بلغة ساخرة إنه عندما يسافر إلى الخارج يخضع، شأنه شأن باقي الناس، إلى إجراءات الفحص الإسرائيلية، وأن مجنّدة إسرائيلية في الثامنة عشرة من عمرها تأتي إلى سيارته قائلة بلغة إنكليزية: "وير إز (أين) أبو مازن".

وقال وزير الداخلية إن التنسيق الأمني يتناول تحرك قوات الشرطة والأمن من منطقة إلى أخرى، والتدريب والتسلح والعمليات الأمنية التي تتطلب نقلاً للقوات وغيرها.

وتجري السلطة الفلسطينية تدريباً لقوات الأمن في الأردن بسبب القيود الإسرائيلية على استخدام الذخائر الحية. كما تقيم معسكرات تدريب أولي في مدينة أريحا في الضفة. وتتعرض السلطة لانتقادات حادة من حركة "حماس" على خلفية التنسيق الأمني، تصل إلى حد اتهام السلطة بالتعاون مع إسرائيل في محاربة الحركة.

لكن أبو علي قال إن هذه "اتهامات سياسية"، وإن "حماس في قطاع غزة أعلنت غير مرة إنها لا تمنع في إجراء تنسيق مع إسرائيل في الشؤون الحياتية". وأضاف أن الأمر أكبر من ذلك، وأن "حماس" تقوم بمنع الهجمات من القطاع على إسرائيل.



واعتبر وزير الداخلية أن إسرائيل تعمل على اقتحام مناطق السلطة الفلسطينية المتمثلة في المدن والبلدات الكبرى "بغرض التأكيد على أنها قوة احتلال". وأضاف: "إسرائيل أعلنت أنه لم يعد لديها مطلوبون في الضفة، لكنها تواصل القيام باقتحامات متكررة للمدن لا شيء سوى التأكيد على وجودها الدائم في حياتنا كقوة احتلال".

وتحدد إسرائيل عمل قوات الأمن الفلسطينية في المدن والبلدات الكبرى التي تشكل المنطقة "أ"، وهي منطقة الولاية الأمنية الفلسطينية، ما بين السادسة صباحاً والثانية عشرة ليلاً. وسمحت إسرائيل أخيراً لقوات الأمن الفلسطينية بالعمل في مدينة نابلس شمال الضفة لمدة 24 ساعة في اليوم، مشترطة على هذه القوات أن تعود إلى مقراتها في حال قرر الجيش الإسرائيلي الدخول إلى المدينة في أي وقت. وقال أبو علي إن هذا التغيير لا يعكس تغييراً حقيقياً في السياسة الإسرائيلية، وأن الجيش الإسرائيلي يواصل الدخول إلى المدينة من دون مبرر فعلي. وأضاف: "التغيير المطلوب الذي نطالب فيه في هذه المرحلة هو عودة الأوضاع الأمنية في الأراضي الفلسطينية إلى ما كانت عليه قبل اندلاع الانتفاضة في أيلول (سبتمبر) عام 2000".

وكانت السلطة الفلسطينية تتمتع قبل هذا التاريخ بولاية وإدارة أمنية كاملة على المناطق "أ" التي تضم كل المدن الرئيسية والبلدات الكبرى. لكن إسرائيل أعادت احتلال هذه المدن والبلدات عقب اندلاع الانتفاضة. وبعد انتهاء الانتفاضة سمحت إسرائيل لقوات الأمن الفلسطينية بإعادة بناء نفسها والعودة إلى العمل في هذه المناطق، لكنها فرضت قواعد وقيوداً جديدة عليها، منها انسحابها إلى مواقعها في كل مرة تتلقى فيها بلاغاً من الجانب الإسرائيلي بوجوب القيام بذلك لإتاحة المجال أمام الجيش الإسرائيلي للقيام بعمليات أمنية في تلك المناطق. وتطالب السلطة الفلسطينية إسرائيل الانسحاب نهائياً من المدن تطبيقاً للاتفاقات السابقة، لكنها تصر على ربط ذلك باتفاقات سياسية جديدة بين الجانبين.

وقال أبو علي إن قوات الأمن الفلسطينية تحاول فرض أمر واقع جديد عبر العمل حتى في ساعات ما بعد منتصف الليل، كما يجري في مدينة رام الله التي تشكل العاصمة الإدارية للسلطة، وفي غيرها، لكنها تضطر إلى سحب قواتها في كل مرة يقوم فيها الجيش الإسرائيلي بدخول هذه المناطق.

وكانت إسرائيل أعلنت أخيراً أنه لم يعد لديها "مطلوبون" في الضفة. لكنها تقوم باعتقالات شبه يومية في المدن والبلدات الخاضعة لسيطرة السلطة الفلسطينية. وقال أبو علي أن لا مبرر للدخول المتكرر لهذه المناطق، وأن إسرائيل ترمي من وراء ذلك إلى تحقيق أغراض سياسية وليس أمنية.

وأكد أن العلاقة بين السلطة و"حماس" في الضفة ستظل محكومة بالقانون، موضحاً: "السلطة لن تسمح بحمل السلاح وبغسل الأموال، وكل الاعتقالات التي جرت كانت تتم على هذه الخلفية". وأضاف: "لا توجد اعتقالات سياسية، وإلا لرأيت ناشطي حماس وقادتها، وعددهم بالآلاف، في السجون". وجدد التأكيد أن السلطة تحظر التعذيب في مراكزها، وإنها اتخذت إجراءات عقابية صارمة ضد عدد من ضباط أجهزة الأمن لقيامهم بخرق هذه التعليمات. وقال إن "هناك أخطاء وقعت في الماضي، وإن أخطاء ستقع في المستقبل، لكن السلطة تتخذ إجراءات عقابية بحق المختلفين وتجري تدريباً دورياً لضباط الأمن على احترام حقوق الإنسان والالتزام بها".

وأكد أبو علي أن إسرائيل تضع قيوداً كبيرة على تسليح قوات الأمن الفلسطينية. وأشار في هذا الصدد إلى أن إسرائيل ما زالت تماطل في السماح بإدخال ناقلات جنود روسية للسلطة. وأضاف أن السلطة تلقت أخيراً 50 عربة مصفحة من روسيا، وأنها نقلتها إلى الأردن لإدخالها إلى الضفة، "غير أن إسرائيل التي أعلنت موافقتها المبدئية على إدخال هذه العربات لم تعط بعد الموافقة النهائية". ووصف ذلك بأنه "استمرار لسياسة التسوية".

وثيقة رقم 269 :

بيان المجلس الثوري لحركة فتح في دورته الخامسة يرفض فيه أي تفاهات أمريكية إسرائيلية تمس بالحقوق الوطنية، وتطيل أمد الاحتلال²⁶⁹

27 تشرين الثاني/ نوفمبر 2010

عقد المجلس الثوري لحركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح، دورته العادية الخامسة "دورة الشهيد القائد أمين الهندي" في مقر الرئاسة بمدينة رام الله ما بين 2010/11/24 إلى 2010/11/26، وقد افتتحها أمين سر المجلس، بحضور ومشاركة رئيس الحركة، الأخ الرئيس محمود عباس، وأعضاء اللجنة المركزية.

وقد افتتحت الدورة بالنشيد الوطني، والوقوف دقيقة إجلال وإكبار وقراءة الفاتحة، على روح القائد أمين الهندي وشهداء شعبنا الفلسطيني وأمتنا العربية المجيدة، وبعد التأكد من النصاب القانوني للاجتماع تم إقرار جدول الأعمال.

وقد أدان بشدة منع الاحتلال لأربع من أعضائه من الدخول من الخارج لحضور الاجتماعات، كما أدان المجلس بشدة مواصلة منع حماس للمرة الرابعة، لعضو اللجنة المركزية د. زكريا الأغا، ونائب أمين سر المجلس الأخت آمال حمد وسبعة أعضاء آخرين من المجلس من مغادرة قطاع غزة للمشاركة في دورات المجلس.

وقد استمع المجلس في افتتاح أعماله إلى خطاب شامل من الأخ الرئيس محمود عباس، رئيس دولة فلسطين، رئيس الحركة، حيث وضع المجلس في واقع التطورات السياسية والتحركات الدولية وما تتعرض له القيادة من ضغوطات دولية وتطرف حكومة الاحتلال، وركز على العلاقات الفلسطينية الداخلية وجهود المصالحة الوطنية الفلسطينية في ضوء اللقاءات الأخيرة.

كما وضع الأخ الرئيس أبو مازن، المجلس بحصيلة الاتصالات المكثفة التي جرت لاستئناف المفاوضات المباشرة، مشدداً على أن الوقف الشامل للاستيطان في كافة الأراضي المحتلة عام 1967 بما فيها القدس شرط ملزم لانطلاق المفاوضات المباشرة مع التركيز على موضوعي الحدود والأمن، ومعالجة قضايا الوضع النهائي الأخرى والمتمثلة في القدس واللاجئين والاستيطان والمياه وقضية الأسرى، مؤكداً على استمرار التشاور مع لجنة المتابعة العربية والجامعة العربية والتنسيق المتواصل مع الأشقاء العرب، وأن ذلك مرتبط بقرار فلسطيني على مستوى القيادة الفلسطينية من اللجنة التنفيذية واللجنة المركزية لحركة فتح.

